رفض مصري سوداني لاتفاق دول المنبع

السبت 15 مايو 2010 12:05 م

15/05/2010

نافذة مصر / الجزيرة

هونت مصر والسودان من شأن الاتفاق الإطاري الذي وقعته أمس الجمعة أربع من دول منبع نهر النيل السبع لاقتسام مياه النهر.

وقال وزير الموارد المائية والري المصري محمد نصر الدين علام إن "توقيع أية اتفاقية منفردة بين بعض دول حوض النيل تعد غير ملزمة لمصر وغير ذات جدوى لأنها تقع خارج مبادرة النيل وتفتقد إلى المشروعية الدولية".

وأكد علام أن حقوق مصر المائية "مؤمنة ومصانة بحكم الاتفاقيات الدولية ولا مساس بحصتها السنوية والوفاء باحتياجات شعبها من المياه".

وأضاف أن موقف بلاده ثابت ومعلن تجاه كافة القضايا المتعلقة بالمياه بدول حوض النيل، وأن توقيع أي اتفاقية بدون مصر والسودان غير مجدية لكافة دول النيل وبالأخص دول المنبع.

وشدد علام على أن القاهرة ستتخذ كافة الإجراءات القانونية والدبلوماسية اللازمة للحفاظ على حقوقها المائية واستخداماتها المائية المختلفة.

واعتبر وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية الدكتور مفيد شهاب أن "الاتفاق الجديد خطأ يتعين علينا وقفه"، مضيفا "لم نكن نأمل أن يقع هذا لأنه بعيد تماما عن إطار التعاون".

اجتماع عنتيبي

وفي وقت سابق الجمعة وقعت أربع دول أفريقية - هي إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا - في مدينة عنتيبي الأوغندية اتفاقا لتقاسم مياه النيل في غياب مصر والسودان، كما لم توقع على الاتفاق حتى الآن كل من بروندوي والكونغو الديمقراطية وكينيا.

وقال وزير المياه والبيئة في رواندا ستانيسلوس كامانزي "تفاوضنا على النص الذي وقعناه مدة عشر سنوات وإذا لم نوقع اليوم فإننا سنستمر لعشر سنوات أخرى من دون التوصل لاتفاق".

وقال وزير الموارد المائية الإثيوبي أصفاو دينجامو "موارد نهر النيل لكل الدول وليست لبعض الدول أو عدد قليل منها".

وقد وصف مدير دائرة منابع المياه في وزارة المياه الكينية وعضو الوفد الكيني المفاوض حول مياه النيل جون نيارو، الاتفاق بأنه تمهيد لاتفاق آخر سيتم التوصل إليه خلال عام بهذا الشأن.

وأضاف للجزيرة أن جميع دول حوض النيل اتفقت على التفاوض على إطار تعاوني جديد بينها وعلى العمل على إقناع مصر والسودان بالانضمام إليها من أجل حل قضية الأمن المائي لجميع الدول.

الاتفاق الجديد

ولا يشير الاتفاق الإطاري الجديد إلى أي حصص محددة لدول الحوض في تقاسم مياه النهر، لكنه يلغي اتفاقيتي **1929** و**1959** بما يسمح لكل دول الحوض بتلبية احتياجاتها من المياه دون الإضرار بالدول الأخرى.

كما ينص على إنشاء مفوضية جديدة تسمى "مفوضية حوض النيل" يكون ضمن عملها تلقي اقتراحات المشاريع المائية على النهر بالرفض أو القبول، ويكون مقرها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وتضم ممثلين لدول حوض النيل التسع.

وتطالب دول المنبع السبع (إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا والكونغو ورواندا وبوروندي) بحصة أكبر في مياه نهر النيل الذي يمتد بطول **6600** كيلومتر من بحيرة فكتوريا إلى البحر المتوسط.

وتتمسك مصر بمعاهدة تقاسم مياه النيل التي وقعتها مع بريطانيا عام **1929** وتمت مراجعتها عام **1959**.

وتمنح هذه المعاهدة مصر حصة قدرها **55.5** مليار متر مكعب من المياه سنويا بينما يبلغ نصيب السودان **18.5** مليار متر مكعب من مياه النيل البالغة **84** مليار متر مكعب سنويا، كما تمنح مصر حق الاعتراض على إقامة السدود وغيرها من المشروعات المائية في دول المنبع.